

اوراق بحثية:

قراءة في

النتائج والآثار على المستوى اللبناني

للعدوان الإسرائيلي على لبنان

في تموز 2006 م

د. علي فياض

2007/2/19

إن دراسة النتائج اللبنانية التي تترتب على انتصار المقاومة على العدو الإسرائيلي في عدوانه على لبنان (حرب تموز وآب 2006)، هي أكثر الجوانب إشكالية والتباساً إذا ما قورنت بالنتائج التي تتصل بالجوانب الأخرى، على غرار نتائج الحرب على الكيان الإسرائيلي أو النتائج على مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي والآثار على المستوى الإسلامي - العربي.

فالساحة اللبنانية التي دخلت حالة انقسام عميقة أعقبت اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وما أنتجت من تحولات حادة في التحالفات والسياسات، تلقت العدوان بنتائجه وتداعياته كأحد مفردات انقسامها الطبيعية، ذلك أن الموقف من المقاومة وسلاحها والمواجهة في الجنوب وموقع لبنان في معادلة الصراع، شكل أحد الموضوعات الجوهرية في ذلك الانقسام.

ويجدر تصنيف النتائج على ثلاثة مستويات أساسية، رغم وجود قضايا وموضوعات كثيرة يمكن إقامة صلة بينها وبين النتائج على المستوى الوطني اللبناني، بفعل تداخل التأثيرات المختلفة الإقليمية والعربية والدولية مع المعطيات الداخلية اللبنانية.

والمستويات الثلاث هي: أولاً، المستوى اللبناني الداخلي الذي يتصل بموازين القوى الداخلية والتحالفات والاصطفافات والمواقف السياسية والطائفية. ثانياً، المستوى الاستراتيجي الذي يرتبط بمستقبل المقاومة والقرار 1701 وموقع لبنان في معادلة الصراع. ثالثاً، النتائج الاقتصادية للعدوان.

أولاً: في المستوى الداخلي اللبناني

كان اغتيال الرئيس رفيق الحريري قد ادخل الساحة السياسية في لبنان في حالة انقسام حاد على خلفية التداعيات التي أعقبت الاغتيال. إذ أن الانسحاب السوري والطريقة التي تم بها وفقاً للقرار 1559، وتنامي النفوذ الأميركي والفرنسي وتوالي القرارات الدولية، بدءاً من القرار 1595 الذي شُكلت على أساسه لجنة تحقيق دولية مستقلة، والقرارين 1636 1646 المتعلقين بالمحكمة الدولية وإلزام الدول وخاصة سوريا بالتعاون مع لجنة

التحقيق الدولية، والاستئثار بالسلطة من قبل قوى 14 آذار دون مراعاة التوافق الذي تفرضه خصوصية النظام السياسي اللبناني، والاندفاع من قبل هذه القوى لإعادة تشكيل المؤسسات داخل السلطة، وتبني خطاب سياسي يقوم على تصفية ارث المرحلة السابقة من ناحية، ويدفع باتجاه تحويل الموقع السياسي اللبناني إلى أحضان المعادلة الأميركية- الفرنسية من ناحية أخرى ثانية، كان كل ذلك قد شكل أرضية الانقسام السياسي وفرض انسحاب وزراء حزب الله من الحكومة الائتلافية، كما فرض تشكيل إطار للحوار الوطني ضم القيادات اللبنانية الأساسية، حيث طال هذا الحوار موضوعات عديدة كالعلاقات مع سوريا والسلاح الفلسطيني وسلاح المقاومة والمحكمة الدولية وانتخابات الرئاسة اللبنانية.

لذلك عندما أقدمت إسرائيل على عدوانها في 12 تموز، كانت الساحة اللبنانية مهياة تماماً للتعاطي مع هذا العدوان كموضوع انقسامي عبر عنه البيان الأول لمجلس الوزراء الذي أشار إلى أنه لم يكن على علم بعملية أسر الجنديين الإسرائيليين وبالتالي لا يتحمل المسؤولية تجاه التداعيات الحاصلة. هذا على الرغم من المحاولات الحثيثة التي أفلحت تحت ضغط المجازر الإسرائيلية والإحراجات الشعبية ونجاح المقاومة في الصمود وتداعي الأهداف العسكرية والسياسية للإسرائيليين والأمريكيين، في توليد حد أدنى من الموقف الوطني المشترك الذي وفر قدراً من التنسيق لمواجهة الهجمة الدبلوماسية التي كانت تقودها أميركا وفرنسا إما مباشرة وإما عبر المؤسسات الدولية.

وقد أثمر ذلك في نهاية المطاف توحيداً في الموقف الوطني وفق ضرورات أملتتها اللحظة السياسية الحرجة بكل تعقيداتها الميدانية والسياسية الداخلية والخارجية، والتي عبر عنها مجلس الوزراء عبر البنود السبع الشهيرة، والتي قامت أساساً على توازنات مزجت بين الواقع العسكري المنتصر للمقاومة وإضطراب الواقع السياسي الداخلي ورخاوته. على أي حال، لقد فرض ذلك على الموقف الدولي تعديلاً في توجهاته الأساسية بحيث اضطر إلى اتخاذ قرار أكثر توازناً وفقاً للبند السادس من ميثاق الأمم المتحدة وليس البند السابع كما كان مخططاً.

انقضت الحرب لتكشف عن تنامي في حدة التناقضات بين طرفي السلطة والمعارضة، وقد أظهرت التطورات اللاحقة التي عبّرت عن نفسها في سلسلة ممارسات ومواقف، أن الأزمة في طريقها إلى الانفجار وأن ثمة تعذر في استقرار معادلة المشاركة داخل مجلس الوزراء. فقد أوضحت مواقف المعارضة لاحقاً أن فريق السلطة كان متواطئاً بصورة أو أخرى في الإدارة السياسية للعدوان، وربما كان شريكاً في هندسة مجرياته والتشجيع عليه، وأن السلطة حاولت أن تنتهز فرصة العدوان لتساوم المقاومة على سلاحها، وقدمت عروضاً أساسية تقترب إلى حد الموافقة على قرار وفق البند السابع، ثم أنها حاولت بعيد وقف إطلاق النار أن تؤجل عودة النازحين بما يعزز الموقف الإسرائيلي والدولي في تفسيره لتطبيق القرار الدولي 1701، ثم راحت تتلأأ في تنفيذ برامج التعويضات وإعادة الإعمار للمناطق المهتمة والمتضررة في سياق الضغط على المقاومة وابتزاز جمهورها.

لقد تموضعت نتائج العدوان تلقائياً في منظومة الانقسام القائم لتدفع به إلى حدوده القصوى، ولتسهم على نحو أساس في تظهير حقائقه التي كانت لا تزال تقدم بمواربة أو تُقنّع بمواقف وخطابات غير مباشرة.

لقد أخفقت مراهنات فريق السلطة على الحرب الإسرائيلية في أن تكون طريقاً خارجياً للخلاص من المقاومة، بعد إخفاق الطريق الداخلي الذي إستظل بالتفاهم الرباعي الانتخابي- السياسي بين حزب الله وحركة أمل من ناحية وتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي من ناحية ثانية، والذي امتدت المراهنة عليه (الطريق الداخلي) إلى طاولة الحوار الوطني تحت عنوان أن سلاح المقاومة قضية وطنية تعالج بالحوار الوطني الداخلي بين اللبنانيين.

فإذا بإخفاق خيار العدوان وانتصار المقاومة وانهيار الشروط الأميركية - الإسرائيلية، قد أعاد تقوية موقع المقاومة داخل التوازنات اللبنانية بدل أن تكون الحرب، كما ذكرنا، طريقاً للإغائها أو إضعافها.

إن نتائج العدوان، بما فيها انتصار المقاومة. أدت إلى تصعيد في مستوى الانقسام القائم، بل على نحو أدق، ووجه هذا الانتصار بالعودة مجدداً إلى الخيار الداخلي الذي يعبر عن نفسه بالانقسام الطائفي والسياسي، بهدف تجويف الانتصار من دلالاته وآثاره ودفعه إلى المأزق الداخلي الذي يفرض تحديات شديدة الخطورة. وفي واقع الحال، تبدو الوقائع متداخلة ومتشابكة، ذلك أن أداء المقاومة نفسها، بعيد الانتصار، وإن يكن قد أعطى لنفسه وللآخرين مهلة إتسمت بالطابع السياسي التحذيري، إلا أنه بعد عيد الفطر، إندفع هذا الأداء في وجهة بدت محددة الأفق، بحيث استندت إلى الافتراض أن لا إمكانية للتعايش مع هذه السلطة وأنه لا بد من إسقاطها واستعادة التوازن للقرار السياسي الوطني، واسترداد استقلالية هذا القرار خارج هيمنة السفيرين الأميركي والفرنسي، وكسر منطق الاستئثار الذي مارسته السلطة القائمة في المفاصل الأساسية والتي تأتي في طبيعتها مسألة المحكمة الدولية.

إذن إن قرار المواجهة مع السلطة اتخذته المقاومة بالتنسيق مع حلفائها مستندة إلى سياق العدوان وما حفل به من ممارسات ومواقف لا يمكن التهاون بها أو تجاوزها، وبالإستناد إلى نتائجه كذلك.....

أما السلطة فقد استندت في قرارها بالمواجهة مع حزب الله والمقاومة إلى دعم عربي غير مسبوق، وأميركي وفرنسي بصورة خاصة، ودعم عربي رسمي، خاصة من مصر والسعودية، وإلى تجييش طائفي بهدف إحراج المقاومة وكسر اندفاعاتها من خلال التعقيدات الطائفية الداخلية وما تحمله من مخاطر جدية.

لكن في قبال ذلك، بدت التركيبة الطائفية والسياسية والمناطقية لتحالف المعارضة شديدة القوة من حيث التنوع والاتساع، فهناك أولاً وحدة الموقف الشيعي الكاسح الذي يعبر عنه تحالف حزب الله - حركة أمل، وهناك ثانياً التفاهم مع التيار الوطني الحر بزعامة ميشال عون الذي يمثل تيار الأغلبية المسيحية عموماً والمارونية خصوصاً، وهناك ثالثاً قوى وزعامات سنية لا يستهان برمزيتها أو شعبيتها أو ثقلها السياسي والتاريخي، مثل الرئيس سليم الحص، والرئيس عمر كرامي، وقوى إسلامية وقومية مثل حركة التوحيد والشيخ فتيحي يكن، وكمال شاتيللا، وأسامة سعد، وعبد الرحمن

البرزري، وعبد الرحيم مراد، والأحزاب والتجمعات الناصرية والقومية الأخرى. وهناك رابعاً طلال ارسلان بما يمثل من زعامة شعبية وتاريخية داخل الثنائية الدرزية، بالإضافة إلى رموز أخرى مثل فيصل الداود ووثام وهاب. وهناك خامساً كل القوى والأحزاب والشخصيات التي تنتمي إلى اليسار التقليدي والتي يبدو أبرزها الحزب القومي السوري الاجتماعي، أو التي كانت تصنف بأنها حلفاء سوريا، ويبقى الحزب الشيوعي اللبناني الذي يصنف في إطار التحالف مع حزب الله والمعارضة مع الحفاظ على خصوصية موقعه وخطابه ومواقفه.

في الواقع، رغم كل محاولات فريق السلطة مدعوماً من قبل جبهة عريضة عربية وعربية لتصوير نتائج العدوان وكأنها هزيمة للبنان وكارثية على اقتصاده واستقراره وأمنه، إلا إنها في حقيقة الأمر، رغم الدمار والخسائر الهائلة، كشفت هزيمة مشروع هذا الفريق وبداية تحول في المعادلة السياسية الانقلابية التي جرى إرسائها وإدخال لبنان على أساسها في كنف المشروع الأميركي الشرق أوسطي. فانتصار المقاومة كسر معادلة التساكن الاضطرابي الذي فرضه الإختلال في موازين القوى الداخلية الذي أعقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وفرض معركة استعادة التوازن للقرار السياسي اللبناني بالارتكاز إلى تكريس حقيقة بدت أكثر رسوخاً من ذي قبل، وهي عدم إمكانية تجاوز المقاومة، كإحدى ثوابت الواقعين السياسي والمجتمعي اللبناني.

إلا أن في المشهد العام، ما يجذب الانتباه، على الأقل في التحولات الشكلية ذات الدلالة، هو أنه في ظل ركود النشاط العسكري للمقاومة بعيد صدور القرار 1701، بدت المقاومة أكثر انشغالاً بالتطورات الداخلية بحيث بدا وكان الثقل في اهتماماتها قد انتقل إلى الساحة الداخلية.

إلا أنه في واقع الحال، فإن انشغال المقاومة بالواقع الداخلي اللبناني كان قد برز إلى الواجهة بعد الانسحاب السوري مباشرة، بحيث لم يعد سهلاً في حسابات المقاومة وبرنامجها إغفال عوامل الحماية الداخلية التي فرضها الانكشاف الاستراتيجي الذي تسبب به الانسحاب السوري، فلم يعد ممكناً ولا منطقياً، اعتماد تلك القسمة التي كانت تقيّمها المقاومة ما بين سياسات المقاومة ذات الوجهة الخارجية وسياسات الداخل

التي تتصل بالقرار السياسي وتوازنات القوى وتشكل المؤسسات الرسمية. لكن على الرغم من ذلك، فإن خصوصية المقاومة تبقى ماثلة في سلاحها الذي رسمت المقاومة وجهته النهائية في مواجهة الاحتلال، بحيث لن تسمح بتغيير هذه الوجهة مهما تكن الظروف والتحديات، ولن تسمح بحال من الأحوال، أن تنزلق إلى مؤامرات توريطه بأية صراعات أو فتن داخلية، وهو ما يبدو أنه أحد السيناريوهات الرئيسية المبيّنة والتي جرت محاولات تطبيقه خلال الأحداث الأمنية الأخيرة.

وفي الوقت الذي أدى العدوان الإسرائيلي إلى تصعيد الانقسام السياسي الداخلي وإطاحة التوازن السياسي النسبي الذي كان قائماً، فإنه في الآن ذاته شكل اختباراً لتمامات قوى المعارضة، وخاصة بجناحيها الرئيسيين، أي التيار الوطني الحر وحزب الله، فالقوة الأولى بوصفها قوة مسيحية أساسية، مرت باختبار قاسٍ تمكنت فيه من احتواء جمهورها وتكييفه ودفعه إلى تأدية دور اجتماعي وطني في استيعاب أفواج النازحين، وقد أضيف ذلك إلى الغطاء السياسي المسيحي الذي وفرته للمقاومة.

وهذان الدوران الاجتماعي والسياسي، يعبران بالدرجة الأولى، عن تحول ثقافي شديد الأهمية قياساً إلى التجارب التاريخية اللبنانية إبان الحرب الأهلية وبعدها.

بيد أن هذه الحقيقة المستجدة، تكشف إلى أي مدى تمر الساحة اللبنانية بحراك سياسي انطوى على مفارقات مذهشة ومفارقات غريبة، خاصة عندما تجري مقارنتها مع التحولات التي طالت قسماً كبيراً من الطائفة السنية الذي يقوده تيار المستقبل والذي اندفع باتجاه خيارات تبدو على نقيض مع تركيبته الثقافية وخياراته السياسية التقليدية..

مما يدفع إلى القول، وفقاً للمعيارين التاريخي والثقافي، أن هذا التحول في خيارات الأغلبية السنية، لا يمكن أن يستديم لفترة طويلة، وإن ثمة احتمالاً في عودة ما، إلى الخيارات التقليدية مع تغيّر الظروف السياسية، في حال وضعت الأزمة الراهنة أوزارها. أما في حالة عدم حصول ذلك، فإن حراكاً لا بد أن تشهد الساحة السنية الداخلية، كتعبير عن هذا الاضطراب والتناقض بين مكوناتها وخياراتها، سيفضي إلى إعادة تشكيل اصطفاياتها واستقطاباتها السياسية على نحو مختلف.

ويبقى في الخلاصة، أن نتائج العدوان قد أفضت إلى تكريس موقع المقاومة في المعادلة اللبنانية وتقويته بدل إضعافه، وبات في ظل الأزمة اللبنانية الراهنة، من المتعذر إمكانية تصور أي استقرار سياسي في حالة تجاوز دور المقاومة أو عدم أخذه في الحسبان، بل إن المستقبل السياسي للبنان مرهون لاعتبارات وعوامل عدة، لا شك أن المقاومة تشكل إحدى أبرز وأقوى هذه العوامل....

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الانقسام اللبناني، الذي لا يلوح في الأفق ما يشير إلى زواله في المدى القريب أو المتوسط، بل إن أقصى ما يمكن توقعه هو الوصول إلى تسوية تعيد تنظيمه وتفضي إلى حل يقوم على إعادة توزيع أدوار القوى داخل المعادلة اللبنانية بما يفضي إلى استقرار ما. إن هذا الانقسام مقترناً مع ما فرض من اصطفايات وتحالفات، سيؤلد مزيداً من التعقيدات والقيود على البعد القومي في حركة المقاومة ومزيداً من الشرعنة لدورها الوطني الذي بات من المتعذر تجاوزه.

كما بات من المستبعد، في ظل تبوؤ حزب الله (المقاومة) موقع قيادة المعارضة، إمكانية الفصل بين ما هو شؤون داخلية لبنانية وما هو شؤون المقاومة، بل في ظل ترابط الملفات وتداخلها، إن إصلاح الدولة وإعادة بنائها في لبنان، سيكون في مواجهة سؤال المقاومة، وفي الوقت ذاته ستكون المقاومة في مواجهة سؤال إعادة بناء الدولة ودور المؤسسات والسياسات الخارجية والأمن القومي والإستراتيجية الدفاعية. وإن كل ذلك سيجعل المقاومة على تماس أكبر مع الاصطفايات السياسية الداخلية والانقسامات الطائفية، ويرفع من مستوى التحديات والمخاطر.

ثانياً: المستوى الاستراتيجي الذي يرتبط بمستقبل المقاومة والقرار 1701

من المسلم به، أن القرار الدولي 1701 ما كان مكناً أن يصدر في صيغته الراهنة، لولا صمود المقاومة وانتصارها على العدو الإسرائيلي وإخفاقه إخفاقاً ذريعاً في تحقيق أهدافه العسكرية، وهو من هذه الزاوية يعتبر انجازاً لبنانياً بالمقارنة مع ما كان مطروحاً من مشاريع أخرى أميركية وفرنسية ودولية، كان معظمها يستند إلى الفصل السابع من

ميثاق الأمم المتحدة أو يستند إلى الاستعانة بقوات أطلسية أو قوات متعددة الجنسيات، أو يتضمن شروطاً سياسية أكثر استهدافاً للبنان والمقاومة، وأكثر تحيزاً لإسرائيل. وكذلك ما كان ممكناً صدور القرار الدولي بصيغته الراهنة لولا وجود انقسام لبناني داخلي وإدارة لبنانية رسمية لتداعيات المعركة ومجرياتها الدبلوماسية والسياسية إتسمت بالرخاوة والتآمر ومحاولة الاستفادة من فرصة العدوان للتخلص من المقاومة.

إذن القرار الدولي 1701 هو حصيلة توازنات معقدة ومتداخلة، يختل فيها الانسجام والتوازي بين المستوى العسكري والمستوى السياسي، بين نتائج المعركة عسكرياً ونتائجها سياسياً. وفي مطلق الأحوال، لا يبدو في ضوء المعطيات والمواقف الداخلية والخارجية، أنه كان ثمة إمكانية لتحقيق انجاز على مستوى القرار الدولي يتجاوز ما حقق فعلاً. وكان موقف المقاومة من القرار قد تأسس على الموقف الذي كان حزب الله قد اتخذ داخل مجلس الوزراء اللبناني ووافق فيه على النقاط السبع التي تضمنت بندين بارزين، وهما الموافقة على انتشار الجيش في الجنوب لبسط سلطة الدولة، والموافقة على توسعة نطاق عمل القوات الدولية في الجنوب اللبناني، وقد تجاوز حزب الله في ذلك إعلامياً ما لديه من تحفظات، فاعتبر على لسان أمينه العام، أن هذه النقاط هي الحد الأدنى المسموح به وطنياً. ثم أعلن حزب الله لاحقاً التزامه بالموقف اللبناني الصادر عن مجلس الوزراء تجاه القرار 1701 رغم اعتباره أن القرار مجحف وظالم بحق لبنان.

لا شك أن مواقف حزب الله تلك، قد إنحكمت لحالة اضطرار نشأت عن الانقسام الداخلي ورغبة حزب الله في توفير حد أدنى من التضامن الداخلي أو الوحدة الوطنية في مواجهة العدوان والهجوم الدبلوماسي الغربي المهيمن على المؤسسات الدولية. وليس صعباً إدراك مواطن الضعف والسلبيات التي ينطوي عليها القرار ومقدار الانحياز لإسرائيل...

فقد حمل القرار حزب الله مسؤولية الحرب، واعتمد في صياغة البنود التي تتصل بإسرائيل لغة جازمة صارمة بهدف ضمان حقوقها، كما في موضوع الدعوة للإطلاق

الفوري لجندييها الأسيرين، وفي المقابل اعتمد لغة رخوة لا تنطوي على بعد إلزامي فيما يتعلق بالحقوق اللبنانية، كما في حالة الحديث عن الأسرى اللبنانيين، أو الحديث عن مزارع شبعا. علماً أن مجرد الإشارة إلى أن مجلس الأمن قد اخذ علماً بالمقترحات المقدمة في خطة النقاط السبع في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا (الفقرة التمهيدية 6 من نص القرار)، ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير في غضون ثلاثين يوماً يتضمن أموراً عديدة، "خصوصاً في تلك المناطق حيث هناك نزاع أو التباس، بما في ذلك معالجة مسألة مزارع شبعا" (الفقرة التنفيذية 10 من نص القرار). إن ذلك يعتبر بحد ذاته تطوراً إيجابياً في الموقف الدولي باتجاه الاعتراف بمشكلة مزارع شبعا وضرورة إيجاد حل لها.

وكذلك فإن القرار يطالب حزب الله بوقف فوري لكل الهجمات، بينما يطالب إسرائيل بوقف فوري لكل العمليات العسكرية الهجومية. (الفقرة التنفيذية 1 من نص القرار). الأمر الذي يشير وكأنه يمنع عن حزب الله حقه في الدفاع في حين يعطي لإسرائيل هذا الحق.

على أي حال تبقى أكثر الموضوعات إثارة في القرار تلك التي ترمي إلى إحداث تحولات في البيئة الإستراتيجية للجنوب اللبناني، خاصة النص على: "ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال العدائية، تتضمن إنشاء بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، منطقة خالية من الأشخاص المسلّحين والعتاد والأسلحة عدا تلك العائدة إلى حكومة لبنان واليونيفيل" (فقرة تنفيذية 8 من نص القرار). وتأكيد على "الحكومة اللبنانية، مراقبة حدودها لمنع إدخال الأسلحة التي لا تنال موافقتها والتأكيد على كل الدول أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لمنع، عبر أراضيها أو موانئها أو طائراتها، بيع أو تزويد أي مجموعة أو أفراد بالأسلحة أو التدريبات التقنية..." (الفقرتان 14 و 15).

إن مقارنة القرار 1701 من زاوية عملية- سياسية تحاول أن تستشرف وظائفه الإستراتيجية وقابلياته الفعلية، تبدو الأهم في سياق فهم الاحتمالات في المرحلة المقبلة.

لقد أدخل القرار على المشهد الاستراتيجي في الجنوب اللبناني تعديلات أساسية، لكنها غير جذرية، أي أن هذه التعديلات لم تتمكن من القطع مع المرحلة السابقة وإعادة إنتاج واقع استراتيجي جديد. ما جرى في الحقيقة هو إقحام وقائع إستراتيجية جديدة لكنها لم تتحول إلى واقع استراتيجي جديد.

فما حدث أولاً هو دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب، واستلامه مسؤولية الأمن وبسط سيادة الدولة، لكن هذا حصل في ظل معادلة أمنية تشكل إمتداداً عملياً وسياسياً لما كان قائماً... ولا تعكس تحولاً في وظائف الجيش أو دوره.

وما حدث ثانياً هو دخول القوات الدولية المعززة. وفقاً لمهام جرى الإحالة في تحديدها للقرارين 425 و 326 (1978). ويمكن القول أن من بين هذه المهام العديدة قد جرى بصورة أساسية. وقف إطلاق نار، لكن لم يتم لغاية الآن وقف العمليات العدائية أو الاحترام الكامل للخط الأزرق من قبل الإسرائيليين.

كما أن العوامل الأساسية التي كانت وراء الصراع في المنطقة لا تزال كامنة. خاصة ما يتعلق باستمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا، واستمرار الخروقات شبه اليومية للسيادة اللبنانية. ومع الأخذ في الاعتبار أن موضوع الأسرى قد اخذ طريقه للتوازن انطلاقاً من وجود أسرى لدى الجانبين اللبناني والإسرائيلي، ما يعني أن الموضوع قد سلك في قنوات التفاوض السرية، والأمر الذي يعني افتراضياً أن حل مشكلة الأسرى والسجناء هو مسألة وقت فقط. فإن ذلك يفضي إلى القول بتقليص دائرة الاشتباك وحصرها في ملفين متبقيين وهما: استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا، واستمرار الانتهاكات والتهديدات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية.

فما حققه القرار 1701 لغاية الآن، يمكن حصره فقط بوقف إطلاق النار، لكنه لم يتمكن من وقف الأعمال العدائية ضد لبنان لأن استمرار الاحتلال أو استمرار الخروقات للسيادة اللبنانية يندرج في إطار الأعمال العدوانية بصورة أو أخرى. وهذا يعني بالمحصلة أن عوامل الصراع والاضطراب المحتمل لا تزال ماثلة وكامنة ولا شيء يضمن من انفجارها

مجدداً. هذا مع ملاحظة أن المقاومة قد إلتزمت إلتزاماً صارماً لغاية الآن وقف إطلاق النار وغياب أية مظاهر مسلحة.

لا بد من إعادة التذكير، بأن إستراتيجية المقاومة في الجنوب، هي إستراتيجية دفاعية صرفة، أي أنها تتحرك وفق معادلتها مواجهة: الأولى فيما يتعلق بمزارع شبعا بما هي ارض لبنانية محتلة، حيث للمقاومة الحق في العمليات العسكرية الابتدائية.

والثانية في المناطق المحررة في قبال الخط الأزرق، حيث للمقاومة حق رد الفعل والدفاع في حالة إقدام الإسرائيليين على الاعتداء ضد أهداف لبنانية، أو في حالة خرقه للسيادة اللبنانية.

وعلى الرغم من أن القرار 1701 قد ادخل على المشهد الجنوبي وقائع إستراتيجية جديدة، (كما ذكرنا) إلا انه لم يغيّر في الواقع الاستراتيجي لأن العوامل التي طالما أدت إلى الصراع لا تزال موجودة، وهي في حالة كمون، وستظل رهينة متغيرات مستقبلية.

وقد ظهر لغاية الآن أن القوات الدولية قد أخفقت في حماية السيادة اللبنانية من الخروقات الإسرائيلية، كما أن الانسحاب الإسرائيلي من الشق اللبناني من بلدة الغجر لم يحصل لغاية الآن، بالإضافة إلى أن مشكلة مزارع شبعا لا تزال قائمة.

لقد طوّر حزب الله على مدى السنوات الماضية نظريته في المقاومة ومقاربتة للصراع، على قاعدة أن الواجب القومي- الإسلامي يترتب على الواجب الوطني ولا يتجاوزه. وعلى هذا الأساس فإن إعادة التوازن للقرار السياسي اللبناني، وحماية الأمن القومي اللبناني واستعادة الأرض اللبنانية المحتلة وتحرير الأسرى اللبنانيين. هو بحد ذاته إسهام جليل في تعزيز توازنات الموقف القومي، دون الحاجة إلى صياغة مواقف خارج المصالح الوطنية اللبنانية أو المدى الحيوي اللبناني. ومن هذا المنطلق يجب التمييز بين مقاربة التوازنات المتصلة التي تربط قضايا المنطقة ببعضها البعض، وهي ما تبنتها المقاومة، وبين مقاربة الأدوار المتصلة التي تفترض دوراً خارج المصالح اللبنانية، وهي التي جرى تجاوزها وإغفالها.

ثالثاً: النتائج الاقتصادية للعدوان

إن أية دراسة اقتصادية لتداعيات العدوان الصهيوني على لبنان في تموز 2006 لا بد أن تدرك شمولية هذا العدوان لأهداف الإخضاع الاقتصادي، فضلاً عن السياسي والأمني. فسير العمليات العدوانية الجوية والبحرية والبرية، بما في ذلك الحصار الجوي والبحري على مدى شهرين، تعدى في رقعته الجغرافية الأهداف العسكرية التقليدية لأي عمل مماثل، بحيث تحولت الأبنية السكنية والمؤسسات الاجتماعية والإنسانية ومحطات الوقود والأسواق والمحلات التجارية والسيارات المدنية والحقول الزراعية والطرق والجسور والمصانع إلى أهداف مفضلة للمقاتلات والبوارج الحربية الإسرائيلية، في محاولة متعمدة لرفع الفاتورة الاقتصادية والاجتماعية، ليس للضغط على المقاومة وحسب، بل واغتنام الفرصة للقضاء على فرص النهوض الاقتصادي للبنان.

لقد كان من الطبيعي، لا بل من الواجب في مثل هكذا ظروف عصيبة، أن نجد من يسارع إلى الإغاثة ومد يد العون من جمعيات وهيئات المجتمع المحلي والعربي والدولي، ولكن في المقابل، كان مستهجنًا ومدانًا في هذه الحالة أن تبقى بعض الجهات الرسمية المحلية والإقليمية والدولية أسيرة حساباتها وأوهامها، إلى حد أنها كانت مشغولة وبشكل مثير للريبة في كيفية استحضار أزمة الاقتصاد اللبناني بكل أبعادها البنيوية من أجل تضخيم الفاتورة الاقتصادية للعدوان الصهيوني على لبنان، أكثر بكثير من اهتمامها بكيفية انتشار أشلاء الضحايا التي كانت ما زالت تحت الأنقاض أو إغاثة المنكوبين أو إعادة المهجرين إلى منازلهم. وذلك في مسعى بات مكشوفاً لتوظيف نتائج العدوان على الصعيد السياسي، عبر تظهير الكلفة المالية والاقتصادية للفعل المقاوم بشكل نافر جداً، إلى حد يراد أن يصبح معه الحديث عن المقاومة ضرباً من العبثية والمغامرة، أو أن يصبح أي حديث عن انتصار على العدو الصهيوني حديثاً بلا معنى ويفتقد إلى الصدقية.

ولا يخفى ما في ذلك من تبرئة، ربما غير مقصودة، للكيان الصهيوني من تحمل مسؤولية كلفة الخسائر والأضرار التي تسبب بها في الممتلكات والناس على امتداد

الأراضي اللبنانية. وعلى كل حال، ستبقى هناك علامة استفهام كبيرة في هذا الشأن طالما بقي الموقف اللبناني الرسمي صامتاً حيال المبادرة إلى مطالبة المعتدي بدفع التعويضات عن الخسائر التي تسبب بها.

وفي إطار النتائج الاقتصادية للعدوان أيضاً، لا بد هنا من التأكيد على مسؤولية الموقف الأميركي، الذي عمل ليس فقط على تغطية العدوان الإسرائيلي سياسياً ودعمه عسكرياً بالعتاد والأموال والصواريخ الذكية، وإنما على إطالة أمده أطول فترة ممكنة بتواطء محلي أيضاً، في مضاعفة كلفة الخسائر المالية والاقتصادية والبشرية للعدوان. وقد تبين بحسب المعاينة الميدانية لمسح الأضرار الذي أجرته إحدى الهيئات المعنية (مؤسسة جهاد البناء) أن الحجم الأكبر من تلك الأضرار قد حدث وبشكل هستيري خلال الأيام الأخيرة للعدوان الصهيوني. يكفي أن نشير في هذا المجال، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أن القسم الأكبر من القنابل العنقودية قد ألقي على الأراضي الزراعية والمناطق السكنية على طول الشريط الحدودي خلال اليومين الأخيرين من أيام العدوان الذي استمر لمدة ثلاث وثلاثين يوماً.

وفي معرض الحديث عن إشكالية الربط بين الفعل المقاوم وتعثر النمو الاقتصادي، ينبغي التذكير بأن الاقتصاد اللبناني سجل أعلى معدلات نموه خلال الفترة 1994-1996، حيث بلغت نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي 7%. والكل يعلم أن لبنان شهد في هذه الفترة ذروة المواجهة بين المقاومة والعدو الصهيوني. وهي فترة تقع بين اعتداءين صهيونيين لا مثيل لهما، أولهما ما سمي بحرب "تصفية الحساب" في تموز 1993 وثانيهما ما سمي بحرب "عناقيد الغضب" في نيسان 1996. ومن المؤكد أنه ما كان لمشروع النهوض الاقتصادي أن يخرج سليماً من تلك الاعتداءات رغم شراستها، لولا الاستقرار السياسي والأمني الذي وفره عنصر الردع لدى المقاومة، المعزز في ذلك الحين بالانسجام النسبي الذي كان قائماً بين المقاومة والسياسات الرسمية للحكومة. مما يعني أن العمل المقاوم يمكن أن يتحول إلى عنصر استقرار أمني، وبالتالي جاذب للاستثمارات الخارجية ومحفز للنمو الاقتصادي، متى تمت رعايته واحتضانه سياسياً.

مثال آخر معاكس في هذا الإطار، يؤكد أنه ليس بالضرورة أن ينعكس الاستقرار الأمني على الحدود استثماراً ونموً وفرص عمل في الداخل، ما لم يتوافر بالطبع شروط وعوامل أخرى ذاتية وموضوعية لا مجال لذكرها الآن. فالوضعين المصري والأردني خير مثال في هذا الإطار. حيث لم يؤدي توقيع كل من مصر والأردن على اتفاقية السلام مع العدو الإسرائيلي إلى تحسين مناخ الاستثمار والمؤشرات الاقتصادية وفرص العمل في كلا البلدين. فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي المصري من 9.16% عشية توقيع اتفاق كامب ديفيد عام 1979 إلى 3.52% خلال الفترة 1990-1994. كذلك تراجع هذا المعدل في الأردن من 11.34% خلال الفترة 1976-1979 إلى 2.08% خلال الفترة 1995-1999، أي بعد توقيع اتفاق وادي عربة عام 1994. وبالمقابل نجد أن نمو الناتج المحلي في لبنان ارتفع من 9.65% عام 1979 إلى 19.65% عام 1994.

ولا نرمي مما سبق، إلى التقليل على الإطلاق من فداحة الخسائر التي مني بها الاقتصاد اللبناني أو الإنسان اللبناني في الممتلكات والأرواح من جراء العدوان الصهيوني، والتي كانت بالتأكيد ستكون أقل بكثير لولا التواطؤ الذي حدث من قبل بعض الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. وإنما الغرض من ذلك تصويب ما يطرح في هذا المجال من ادعاءات يراد من خلالها تحريف الوقائع، خصوصاً في ظل ما تروج له بعض الأوساط الرسمية المحلية والجهات المقربة من السلطة، من تحميل ما تسميه "حرب تموز" مسؤولية العجز التقليدي في الموازنة العامة للدولة. فتقدر الخسائر بأكثر من 5 مليارات دولار، متجاهلة بذلك عناصر إنفاق أساسية حاصلة مع أو بدون "حرب تموز" ولا علاقة لها بهذه الحرب، كارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى زيادة أعباء مؤسسة كهرباء لبنان العاجزة أصلاً من ناحية، وإلى تراجع عائدات الخزينة من رسوم صفيحة البنزين من جهة أخرى. وكذلك عن استحقاق مدفوعات سندات الخزينة بمليارات الدولارات ودفع أموال التحكيم الدولي لشركتي الخليوي بملايين الدولارات. مما أدى إلى ارتفاع خدمة الدين خلال الفترة ذاتها.

وهنا تغفل هذه الأوساط حقيقة أن الجزء الأساسي من تمويل الأعباء التي خلفها العدوان قد تم عبر المساعدات المالية والعينية سواء من إيران والدول العربية الشقيقة

أو من هيئات المجتمع المدني المحلي والعربي والإيراني، وليس عبر الموازنة العامة للدولة.

على أن المسألة الرئيسية في موضوع المقارنة الاقتصادية بين مرحلتي ما قبل العدوان وما بعده، تبقى في أن تحسن المؤشرات المالية الذي شهده النصف الأول من عام 2006، والذي غالباً ما تلجأ إليه الأوساط الرسمية المذكورة للقياس، كان في الأصل تحسناً ظاهرياً لا يعكس بأي حال الواقع الحقيقي للاقتصاد اللبناني بقدر ما كان نتيجة هندسيات مالية معينة هدفها النهائي شراء الوقت في موضوع إدارة الدين العام.

وبالعودة إلى تقديرات حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن العدوان الصهيوني، نجد أن الكثير مما يطرح في هذا المجال لا يعدو كونه مجرد تقديرات، هي على الأغلب حصيلة عمليات حسابية مكتوبة لا تمت إلى الواقع بأي صلة.

لكن أعمالاً إحصائية ميدانية حديثة، أبرزها ما قام به المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق من مسح شامل لأضرار القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى مسح الأبنية المتضررة السكنية وغير السكنية من قبل مؤسسة جهاد البناء، تشير جميعها إلى أن الحجم الإجمالي للأضرار المباشرة من جراء العدوان هو أقل بكثير مما إدعته الحكومة وأقل بأضعاف مضاعفة مما روج له زعماء الأكثرية داخل السلطة، فعلى سبيل المثال وفقاً لمسح المركز الاستشاري فإن كلفة خسائر المؤسسات الاقتصادية (أصول ثابتة ووسلع): 398 مليون دولار.

مزروعات: 141 مليون دولار.

آليات سياحية وغير سياحية: 16.3 مليون دولار.

مواشي وطيور: 12.2 مليون دولار.

مع الإشارة إلى أن الحكومة لم تقم بأي مسح يطال هذه الجوانب كما أنها لم تفصح عن أية تقديرات محددة. كما أنها لم تقرر منح أصحاب المؤسسات أو المزارعات أو المواشي أية تعويضات، بل أقرت برنامج حوافز. يوفر برأينا، الكفاية المطلوبة لإعادة تنشيط هذه القطاعات.

أما فيما يتعلق بالبنى التحتية فقد بلغ تقدير أوساط الحكومة لخسائر هذا القطاع 750 مليون دولار في حين أن تقديرات أوساط دولية موثوقة بلغت في حدها الأقصى 150 مليون دولار...

ولعل أخطر ما في التداعيات الاقتصادية للعدوان الصهيوني على لبنان في تموز العام الماضي، والتي ينبغي التوقف عندها ومتابعة أبعادها بعناية ودقة، هو محاولات تدويل أزمة الاقتصاد اللبناني التي ظهرت بذورها مؤخراً في مؤتمر باريس3، الذي انعقد برعاية فرنسية - أميركية واضحة في باريس بتاريخ 25 كانون الثاني من العام الجاري. فقد تمخض هذا المؤتمر عن نتائج يمكن أن تفضي إلى جعل التحكم بدفة الاقتصاد اللبناني في يد صندوق النقد الدولي، الذي بدا دوره محورياً ليس في التحضير ومواكبة أعمال المؤتمر بصورة لافقة وحسب، وإنما في متابعة الإشراف على مدى التزام السلطة اللبنانية بالشروط التي وضعتها وستضعها الدول المانحة لتقديم المساعدات، والتي بلغت نحو 7.7 مليارات دولار غاليبتها على شكل قروض ميسرة، لا بل أن بصمات صندوق النقد بدت جلية وواضحة حتى في البرنامج الاقتصادي الذي تقدمت به السلطة إلى المؤتمر. ولم يعد خافياً أن الشق المالي لهذا البرنامج هو من إعداد الصندوق، الذي سوف يستمر في مراقبة مدى التزام السلطة اللبنانية في تطبيق هذا البرنامج وفق المراحل المبرمجة له. وذلك عبر فريق متخصص في إطار ما يسمى برنامج "مساعدة ما بعد النزاعات الطارئة" (Emerging Post-Conflict Assistance - EPCA)، على أن التقارير الدورية التي سيرفعها هذا الفريق إلى المجلس التنفيذي للصندوق ستصبح بمثابة البوصلة التي ستحدد حجم ووجهة استخدام مساعدات الدول المانحة، لا بل مدى استجابتها.